اقتصاد دولة جنوب السودان
الإمكانات والمعوقات

الدكتور
إيناس محمد رشيد

الأستاذ المساعد الدكتور
جمـــال طـــه علي

South Sudan economy
Potentials and constraints

Dr. Inas Mohammed Rashid

Dr. Jamal Taha Ali

ملخص البحث

تعد جنوب السودان احدث دولة في العالم حيث إنها اعلنت انفصالها عن دولة السودان في عام ٢٠١١م وعلى الرغم من أن هذه الدولة تمتلك موارد وامكانات اقتصادية كبيرة لا سيما النفط، إلا إنها تعاني من الفقر والمجاعة، ويرجع ذلك إلى إنها وعلى الرغم من امتلاكها لهذه الموارد وتشريع قوانين لإدارتها إلا إنه بالمقابل هنالك العديد من المعوقات التي تعوق عجلة النمو والتقدم فيها، وبعض هذه المعوقات ذات طابع اقتصادي مثل كون اقتصادها احادي الجانب معتمداً على النفط أو المديونية أو الفساد، وبعضها ذو طابع اجتماعي مثل عدم الاهتمام بالتعليم وقلة الوعي لاسيما الوعي السياسي لدى المواطنين فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي، وكل ذلك ترك آثاره الواضحة على اقتصاد الدولة الناشئة .

Abstract

South Sudan is the newest country in the world, it was declared independence Sudan in 2011. Although this country has great resources and economic potential, especially oil, it suffers from poverty and famine, because of there are many obstacles facing economic growth and progress in this country , and some of these obstacles are economic such as the fact that its economy is depending on oil and because of debts and corruption, and some of these obstacles are social and political such as lack of care in education , As well as political instability, all of which have had a clear impact on the economy of the new state .

المقدمة

يعد الاقتصاد من المجالات التي يجب أن تولي لها أي دولة أهمية قصوى حيث أنه سيحدد مدى قدرة الدولة على الاستمرار، لاسيما وان اغلب أسباب عدم الاستقرار السياسي في الدول تعود إلى أسباب اقتصادية، وفي نفس الوقت فإن عدة الاستقرار السياسي لا بد أن يترك أثره على عجلة النمو في الدولة، وهنا نكون أمام علاقة تأثير وتأثر بين السياسة والاقتصاد فكل منهما يؤثر بالآخر ويتأثر به.

وبما أن دولة جنوب السودان تعد الدولة الأحدث نشأة في العالم، حيث أن هذه الدولة نشأت عن انفصالها عن دولة السودان في عام ٢٠١١م، فإن عليها أن توجد قوانين خاصة بها ومؤسسات تنظم أمور الحكم والاقتصاد والإدارة بمختلف المجالات والقطاعات في الدولة.

ويمكن القول بأن دولة جنوب السودان تمتلك العديد من الامكانات والموارد الاقتصادية التي تمكنها من تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ونمو اقتصادي مطرد، إلا أنه وبالرغم من توافر هذه الموارد الاقتصادية ولاسيما النفط، فضلاً عن تشريعها لقوانين عديدة تساهم في إدارة واستثمار تلك الموارد، فإن ما واجهته هذه الدولة من الناحية الاقتصادية(سواء أكان الفساد المستشري في الدولة أم المديونية أم قلة الوعي السياسي وسوء النظام التعليمي فضلاً عن الصراع السياسي وغيرها)، أدى إلى أن تعاني هذه الدولة اقتصاديا حتى وصل بها الحال إلى أن تشهد مجاعة في عام ٢٠١٥م .

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى أن دولة جنوب السودان هي الدولة الأحدث نشأة في العالم حيث إنها انفصلت عن السودان في عام ٢٠١١م ولا توجد دراسات عربية متخصصة لأوضاعها الاقتصادية.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في إن الازمة الاقتصادية في دولة جنوب السودان لا ترجع إلى نقص في مواردها وإنما يرجع في وجود عدة معوقات تعوق إمكانية الاستفادة المثلى لتلك الموارد.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن دولة جنوب السودان تمتلك إمكانات اقتصادية جيدة، كما انها تمتلك التشريعات اللازمة لإدارة تلك الموارد، إلا إن ذلك لم ينعكس على واقعها حيث إن هنالك العديد من المعوقات التي تعوق النمو الاقتصادي فيها.

مناهج البحث:

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي من أجل توصيف الظواهر ومن ثم تحليلها من خلال معرفة أسبابها والنتائج المترتبة عليها.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة. حيث تناول المبحث الأول انفصال دولة جنوب السودان وذلك في مطلبين الأول : التعددية المجتمعية وسوء الادارة والثاني : الاسباب الاقتصادية، أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان الإمكانات الاقتصادية لدولة جنوب السودان وإدارتها وتم تقسيمه الى مطلبين الأول : الموارد الاقتصادية في جنوب السودان والثاني إدارة الموارد الاقتصادية في جنوب السودان، أما المبحث الثالث فقد تناول معوقات النمو الاقتصادي لدولة جنوب السودان وذلك في مطلبين الأول جاء بعنوان معوقات ذات طابع اقتصادي أما المطلب الثاني فقد جاء بعنوان معوقات ذات طابع اجتماعي وسياسي .

المبحث الأول
إنفصال جنوب السودان

تعد جنوب السودان الدولة الأحدث نشأة في العالم حيث نشأت عن انفصالها من دولة السودان، إلا إن هذا الانفصال(انفصال الارض) سبقه بمراحل تاريخية طويلة(انفصالاً نفسياً) وعدم تقبل الآخر ورفض التعايش بين المكونات داخل دولة السودان، حيث ان تغذية الاستعمار لمشاعر العداء بين أبناء البلد الواحد وسوء إدارة التعددية المجتمعية فضلاً عن عدم العدالة في التوزيع بعد الاستقلال كانت أسباباً خلقت حواجز بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي، لذا فإننا سنعمد إلى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول: التعددية المجتمعية وسوء الإدارة .

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية.

المطلب الأول

التعددية المجتمعية وسوء الإدارة

من الصعوبة بمكان فهم أسباب انفصال جنوب السودان عن شمالها وإعلان قيام(دولة جنوب السودان) في تموز/ ٢٠١١م دون الحديث عن الجذور التاريخية للصراع بين شمال السودان وجنوبه، فبعد قيام الحكم الثنائي(المصري – البريطاني) في السودان عام ١٨٩٩م قامت سياسة الاستعمار الانكليزي تجاه جنوب السودان على ركيزتين[1]:

الركيزة الأولى: إضعاف الوجود الشمالي في الجنوب بمختلف الوسائل، وكانت وسيلة الإضعاف منع العرب من الشمال من دخول الجنوب بمختلف الطرق، ثم إنهاء الوجود الشمالي في الجنوب. ومن ذلك إصدار الادارة البريطانية قوانين المناطق المغلقة، حيث تم اغلاق المناطق الجنوبية أمام الشماليين بحجة ان وجود الشماليين في الجنوب يمكن أن يخلق الاضطرابات حيث إن للجنوبيين ذكريات أليمة مع وجود(الجلابة – تجار الرقيق) الشماليين.

الركيزة الثانية: إضعاف الثقافة العربية ومنع انتشار الإسلام في الجنوب بمختلف الطرق، من خلال إحلال اللغة الانكليزية محل اللغة العربية أو بتشجيع انتشار اللهجات المحلية ومحاولة تحويلها إلى لغات مكتوبة من خلال وضع قواعد نحوية لها.

وفي عام ١٩١٨م قررت السلطات الانكليزية عد يوم الأحد عطلة رسمية في الجنوب بدلاً من يوم الجمعة، وعدت اللغة الانكليزية هي اللغة الرسمية بدلاً من العربية[٢].

ويرجع الخلاف بين الشمال والجنوب إلى فترة الاستعمار البريطاني ففي عام ١٩٤٧ تم عقد مؤتمر جوبا الشهير الذي حضرته الأطراف الثلاثة "الإدارة البريطانية، الجنوبيين، الشماليين"، ونتج عنه اعتراف جميع الأعضاء عدا عضوين جنوبيين بضرورة الوحدة بين الشمال والجنوب، و وافقوا على أنه ليس في إمكان الجنوب الاستقلال بنفسه، و عدم رغبته في الانضمام إلى أوغندا[٣] .

وفي عام ١٩٥٤م تولى إسماعيل الأزهري الحكم في السودان، وعندما استقر الحكم أعلن الاستقلال عن الحكم الثنائي البريطاني- المصري من داخل البرلمان، وسعى إلى الحصول على أصوات النواب الجنوبيين وموافقتهم على خطوته مقابل قبول المطالب الجنوبية، ولهذا تم الايعاز لأعضاء البرلمان الجنوبيين بالتصويت لصالح الاستقلال في كانون الأول / ١٩٥٥م على وعد من الحكومة بأنها سوف تنظر في مسألة تطبيق النظام الفيدرالي بشكل جاد، إلا إنه بعد إعلان الازهري الاستقلال في كانون الثاني/ ١٩٥٦م وتشكيل حكومة التي سرعان ما تناست وعودها للجنوبيين، خاصة فيما عرف بسودنة الوظائف، إذ لم تمنح الجنوبيين سوى ستة وظائف من مجموع(٨٠٠ وظيفة) مما أدى إلى استياء واسع في أوساط الجنوبيين مما دفعهم الى تأسيس الحزب الليبرالي الجنوبي[٤].

وفضلاً عما تقدم فإن وزير داخلية الأزهري أعلن أمام البرلمان بأن " السودان بلاد عربية ومن لا يحس بأنه عربي يجب أن يتركها "[٥].

إن مثل هذه التصريحات للمسؤولين الشماليين أدت إلى إثارة الجنوبيين مما دفعهم إلى تأسيس عدة تنظيمات سياسية جنوبية في الداخل والخارج، وكان أهم هذه التنظيمات(الاتحاد السوداني الأفريقي القومي – سانو) وكان مقره في مدينة كمبالا الأوغندية، وقد استطاع هذا التنظيم أن يستقطب أعداداً من المدنيين الجنوبيين، واتصل ببقايا المقاتلين المتمردين وكون قوة عسكرية أطلق عليها اسم(أنانيا) والتي أصبحت الجناح العسكري للاتحاد السوداني الأفريقي(سانو) منذ عام ١٩٦٢م[٦].

وفي ١٧/ تشرين الثاني /١٩٥٨م استولى الجيش على السلطة في السودان بقيادة الفريق إبراهيم عبود، وقد شكل هذا الأخير حكومة انتهجت سياسات نشر اللغة العربية في جنوب البلاد لتكون هي لغة التخاطب، كما أنشأ فصولاً للتعليم الاسلامي في(جوبا – واو – مريدي)، فضلاً عن مجلس الوزراء قرر في شباط / ١٩٦٠م اعتبار الجمعة يوم عطلة في جنوب البلاد بدلاً من يوم الأحد، كما انه في عام ١٩٦٤م قام نظام عبود بطرد جميع الجمعيات التبشيرية من الجنوب وبرر ذلك بأنها " تخطت حدود رسالتها المقدسة ... لقد استغلت الجمعيات التبشيرية اسم الدين لبث الكراهية وبذر الخوف والعداوة في عقول الجنوبيين ضد أبناء وطنهم الشماليين "(٧).

وبسبب الصراع مع الجنوب وما كانت تعانيه السودان من مشكلات اقتصادية متجذرة بدأت حركة طلابية مناهضة لنظام الحكم وسرعان ما امتدت إلى النقابات العمالية والاتحادات المهنية بما أفضى إلى ثورة اكتوبر / ١٩٦٤م ونتج عن هذه الثورة تكليف سر الختم برئاسة الوزراء الذي أدرك ان جنوب السودان هو أحد الأسباب التي أدت الى سقوط رئاسة إبراهيم عبود، لذلك اتصل بالقادة الجنوبيين وعقد معهم مؤتمراً للحوار الوطني، ضم إلى جانبهم دولاً أفريقية كثيرة، أبرزها مصر والجزائر ونيجيريا، ونتج عنه تبني النظام الاقليمي في الحكم، بالإضافة إلى وجود مجلس تشريعي وحاكم للجنوب، وهذا ما يعد تقدماً كبيراً، ولكنه فشل في تطبيق ما تم التوصل إليه في الحوار وفشل أيضاً في بعض المسائل التفصيلية المتعلقة بأمور تنمية الجنوب وخدمة أقاليمه المختلفة(٨).

إن الحكومات الديمقراطية قد أثبتت عجزها عن مواجهة قضية الجنوب، الأمر الذي أدى إلى استيلاء الجنرال محمد جعفر النميري على السلطة والذي أعلن في٩ يونيو ١٩٦٩ أي بعد مرور شهر من مجيئه أن سياسة حكومته في الجنوب سوف تقوم على منح الجنوبيين "حكما ذاتيا إقليميا في إطار السودان الموحد نظرا لأن ثمة فوارق تاريخية وثقافية بين الشمال والجنوب، وبالتالي فإن وحدة البلاد يجب أن تبنى في ضوء هذه الحقائق الموضوعية "(٩).

وبالفعل بدأ النميري بتحقيق ذلك من خلال وساطة الرئيس الاثيوبي آنذاك هيلاسيلاسي حيث تمت اتصالات مع قوى المعارضة الجنوبية وتوصل الطرفان إلى اتفاق أديس أبابا في ٢٧/ اذار / ١٩٧٢م. والتي نصت على منح جنوب السودان حكماً ذاتياً ووقف

لإطلاق النار بين الجانبين كما تم الاتفاق على ان تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية للسودان وان تكون اللغة الانكليزية هي لغة التعليم في الجنوب، كما تم ضم أفراد قادة التمرد الجنوبي إلى الجيش السوداني(١٠).

وفي ٦/ نيسان/ ١٩٨٥م أطاحت القوات المسلحة بالنميري وتسلم السلطة المشير عبد الرحمن سوار الذهب الذي وعد بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية بعد عام، وبالفعل أنجز وعده جاء ذلك في خطوة غير مسبوقة في المنطقة العربية والأفريقية، وبعد إجراء انتخابات عام ١٩٨٥م تولى الصادق المهدي رئاسة الحكومة، ووعد بتعطيل قوانين الشريعة الإسلامية التي فرضت من قبل(١١).

إلا إنه تراجع بعد ذلك عن وعوده بتعطيل قوانين الشريعة الاسلامية بتأثير من حسن الترابي(الذي تجمعه فيه علاقة مصاهرة)، وبالمقابل استمرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بهجماتها على الشمال مما أدى الى اندلاع القتال من جديد وعندما هجم ثوار الحركة الشعبية لتحرير السودان محافظة النيل الأزرق خاطب الصادق المهدي العالم العربي بالقول: "إن التربة العربية تم غزوها من الجنوب "(١٢).

وعلى الرغم من محاولات الحزب الوطني الاتحادي(شريك حزب الأمة في الحكم) لحل الأزمة عن طريق اجراء اتصالات مع جون قرنق والتوصل الى مجموعة وسائل اجرائية وخطوات تنفيذية لعقد مؤتمر دستوري وتحقيق السلام الشامل في البلاد، والاتفاق على مجموعة مبادئ أهمها(تجميد المواد الخاصة بالحدود في الشريعة الإسلامية و وإلغاء كل اتفاقيات بين السودان مع الدول الاخرى – مصر و ليبيا – والتي تؤثر على السيادة الوطنية)، إلا إن الصادق المهدي تحفظ على هذه المبادرة، فضلاً عن معارضتها من قبل الجبهة القومية الإسلامية، ومع عرض المبادرة على الجمعية التشريعية لم توافق عليها الأغلبية من الأعضاء، وهو ما أدى إلى انسحاب وزراء الحزب الاتحادي الوطني من حكومة الوفاق الوطني(١٣).

لقد أدى هذا الجمود السياسي إلى قيام انقلاب ٣٠ / يونيو / ١٩٨٩م والاستيلاء على السلطة من قبل الجبهة الاسلامية وتسمية النظام باسم الإنقاذ الوطني، وعلى الرغم من الوعود التي أطلقها نظام الإنقاذ لحل المشكلات إلا إنه ما لبث أن بدأ بمحاربة المعارضة وملاحقتها، كما أعلن عن عبارته الشهيرة "إن على من ينازعنا على السلطة أن يحمل السلاح ويواجهنا"،

وعندها رفعت المعارضة الشمالية السلاح إلى جانب الجماعات الانفصالية الجنوبية، وعندها اتسعت ساحة القتال لتشمل جنوب وشرق وغرب السودان[١٤].

وهكذا فإن الإدارات السودانية الشمالية المتعاقبة على حكم السودان سواء أكانت(مدنية أم عسكرية) لم تنظر إلى مطالب الجنوبيين على انها مطالب جماعات اجتماعية لا بد من التعامل معها بقدر من الواقعية والجدية، بل اعتبروا هذه المطالب الجماعات هي حركات تمردية لابد من القضاء عليها، ولهذا نجد بأنهم لم يلجأوا إلى التفاوض مع القوى الجنوبية إلا عند الشعور بصعوبة الحسم العسكري للمسألة، أو عند تغير الإدارة الحاكمة بإدارة جديدة تعطي وعوداً بتحقيق السلام وتنفيذ مطالب القوى الجنوبية .

كما إن رفع الشعار الديني وتأكيد الانظمة المتعاقبة على ضرورة الحكم الاسلامي في السودان والذي وصل إلى أقصاه في ظل نظام حكومة الإنقاذ، حول الحرب من حرب جهوية إلى حرب دينية قادت في النهاية إلى انفصال الجنوب.

المطلب الثاني

الأسباب الاقتصادية

في فترة الاحتلال البريطاني للسودان أعلن كرومير(ممثل الادارة البريطانية في السودان) بأن جنوب السودان(عبارة عن مناطق شاسعة من إقليم عديم الفائدة والذي ستكون ادارته صعبة ومكلفة)[١٥].

ولهذا عمد الحكام الانكليز إلى تطوير شمال السودان وترك لجنوب متخلفاً، فبنوا في الشمال المدارس والمستشفيات وعمدوا الى تعبيد الطرق والاهتمام بالزراعة وبناء ميناء بورت سودان وسكة حديد، وأصبحت سكة الحديد وميناء بورت سودان عمود الحياة الاقتصادية في شمال السودان والتي تسهل عملية تصدير القطن إلى أوربا واستيراد السلع الأوربية إلى الشمال، وهذه السياسة أدت إلى خلق العديد من الوظائف إلى أبناء الشمال[١٦].

فضلاً عن ذلك فإن الاحتلال البريطاني كان قد ميز بين أبناء الشمال وأبناء الجنوب من حيث الأجور التي كانوا يتقاضوها عن القيام بنفس العمل حتى عام ١٩٤٨م[١٧].

أما بعد الاستقلال فقد عانى الجنوب من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، حيث لم تهتم الحكومات الوطنية بتنميته. وقد تركز بعض النشاط الحضري في المدن والمراكز الكبيرة(جوبا، واو ملكال) أما المناطق البعيدة التي كانت تمثل معظم الأراضي فيسودها نظام اقتصادي بدائي. لقد أهملت الحكومات الوطنية تنمية الجنوب[١٨].

وعليه فإن قيادات السودان السياسة المتتالية تجاهلت حقيقة أن البناء الوطني يجب أن يبدأ من المحل فالإقليم فالوطن كله بتركيز مشروعات التنمية جغرافيا بوسط السودان(١٩).

وتشير الدراسات إلى ما عانى منه جنوب السودان من عدم اهتمام بالبنية التحتية مقارنة بالشمال، فقد توصلت إحدى الدراسات في عام ١٩٩٠م إلى أن الخرطوم استحوذت على غالبية الأنشطة الاقتصادية والخدمات حيث إنها تمتلك ٧٣٪ من النشاط الصناعي، ٧٥٪ من قوة العمل الصناعية، ٦٧٪ من الشبكة الوطنية للطاقة الكهربائية، ٨٥٪ من المشاريع التجارية، ٨٠٪ من الخدمات المصرفية، ٨٥٪ من قروض البنك الصناعي، ٧١٪ من قروض العقارات المصرفية، ٦٥٪ من تبادل العملة، ٧٠٪ من المستشفيات والمراكز الصحية، ٦٥٪ من الأطباء و ٨٠٪ من الممرضات[٢٠].

أما فيما يتعلق بالطرق فإنه في عام تعبيد الطرق في الجنوب لم يكن أولوية استراتيجية بالنسبة للقادة الشماليين بل انصب اهتمامهم على الطريق الذي يوصل كوستي ببورت سودان عن طريق الخرطوم الذي يعتبر شريان التجارة[٢١]. ففي عام ١٩٩٠ لم تمتلك السودان سوى بين ٢٠٠٠٠ الى ٢٥٠٠٠ كيلو متر من الطرق المعبدة بالأسفلت و٣٧٠٠كم مكسوة بالحصى(٢٢). وكانت نسبة ما حصلت عليه جنوب السودان من الطرق المعبدة ٥٠كم فقط ولهذا كان حجم المرور في الجنوب منخفض طيلة موسم الأمطار(اذار – نيسان – تشرين الأول – تشرين الثاني)[٢٣].

أما بالنسبة إلى التعليم فإن الجنوب كان يعاني من تهميش واضح، فالجنوب يعاني من كون مستوى التعليم فيه أقل بـ ٤٥٪ من مناطق السودان الأخرى وإن نسبة ٨٤٪ من النساء في الجنوب تعاني من الأمية[٢٤]. كما إن هنالك تفاوت واضح في نسب التعليم بين الجنوب والمركز حيث تشير الدراسات إلى أن ٧٥٠ طفل من كل ١٠٠٠ طفل في عمر المدرسة يجدون فرصة التعليم في المركز بينما ينخفض المتوسط إلى ١٢٥ طالباً من ١٠٠٠ في الجنوب، وفي

مجال التعليم العالي نجد أنه حتى عام ١٩٩٠م كان التعليم العالي مركزاً بصورة واضحة في الخرطوم والجزيرة عدا جامعة جوبا[٢٥].

أما فيما يتعلق بالدخل فإن هنالك عدم تساوي في توزيع الناتج القومي على السكان بعد الاستقلال حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في الخرطوم حوالي ٩٢ دولار أمريكي في حين يبلغ متوسط دخل الفرد في المنطقة الشمالية الغربية حوالي ٧٦ دولار أمريكي، أما في جنوب السودان فإن متوسط دخل الفرد يساوي ٣٩ دولار أمريكي، وهنا يتبين بأن ابناء الشمال يحصلون على ضعف الدخل الذي يحصل عليه ابناء الجنوب[٢٦].

مما تقدم يبدو بشكل واضح التهميش الاقتصادي للجنوب مقارنة بالشمال سواء أكان ذلك في فترة الاستعمار البريطاني ام فترة ما بعد الاستقلال، وبالتالي كانت المظلومية الاقتصادية هي احدى أسباب مطالبة الجنوب بالانفصال وتأسيس دولتهم.

لقد كان لاكتشاف النفط والبدء في عمليات الاعداد لاستخراجه وتصديره دوراً كبيراً في تفاقم مشكلة الجنوب، حيث أدى إلى زيادة ثقة الجنوبيين بقدرتهم على إقامة دولة مستقلة، خاصة في ظل رغبة الحكومة في الحصول على الثروات البترولية في الجنوب[٢٧].

وفضلاً عما تقدم يرى الجنوبيين بأن مسؤولي الشمال متورطين بالفساد حيث انه جنوا ارباحاً من تصدير النفط وهذه الأرباح تم ايداعها في مصارف متعددة خارج البلد كالبحرين وماليزيا وسنغافورة[٢٨].

إن ادراك القادة السياسيين الشماليين والجنوبيين على حدٍ سواء لأهمية النفط كمصدر رئيسي للإيرادات أدى إلى تحول الصراع من صراع ذو طابع ديني إلى صراع ذو طابع ديني اقتصادي ومن ثم من صراع على النفط إلى صراع على الحدود حيث إن كل طرف أراد أن يضم إلى إقليمه المناطق التي تحتوي على آبار النفط، ففي عام ١٩٧٨ اكتشف النفط بكميات تجارية في إحدى الآبار شمال مدينة بانتيو، وقد نشب خلاف بشأن الاسم الذي يطلق على البئر، وأخيرا سميت هذه الآبار بـ(الوحدة) والحقل الذي توجد فيها بـ(حقل الوحدة)، إلا أن الحكومة المركزية ذهبت أبعد من ذلك عندما اقترحت إنشاء أقليم جديد يسمى بأقليم الوحدة يتألف من(بانتيو، ومجالس منطقة تويريال في الجنوب ومجالس منطقة ابيي، والفوله، وكادقلي، والدلنج في جنوب كردفان) وهو ما أثار الجنوبيين، وبدأ خلاف جديد حول من

يمتلك النفط ؟ ولمن تدفع العوائد؟ وكيف توزع؟ وهو ما دفع إلى قيام الكثير من المظاهرات التي دفعت الحكومة السودانية في المركز باستبدال حامية بانتيو العسكرية المؤلفة من جنود جنوبيين بجنود من الشمال وذلك لحراسة المنشآت الاقتصادية البترولية[٢٩].

وعليه يمكن القول بأن اكتشاف النفط لم يكن سبباً في الصراع الشمالي الجنوبي، حيث إن هذا الصراع يعود إلى أكثر من خمسين سنة قبل اكتشاف النفط في السودان، ولكن اكتشاف النفط ساعد على اعادة انتاج الصراع وإدامته.

مما تقدم يمكن القول بأن انفصال جنوب السودان كانت نتيجة لعوامل داخلية تتمثل في سوء الادارة للتعددية المجتمعية من قبل الادارات المتعاقبة فضلاً عن عدم العدالة في توزيع الثروات. لكن لم تكن هذه العوامل الداخلية هي السبب الوحيد للانفصال بل ان للدور الاقليمي والدولي دوراً في ذلك حيث إن دول الجوار كأثيوبيا وكينيا وأرتيريا واوغندا قدمت دعماً للحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب، فضلاً عن دعم القوى الدولية لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية[٣٠]. إن كل ذلك أدى إلى تأزم الوضع وعدم قدرة دولة السودان على احتواء الأزمة مما انهك الدولة السودانية وبالتالي وافقت على اجراء حوار مع جنوب السودان والتوصل إلى اتفاق ماشكوس في نيروبي بكينيا برعاية الهيئة الافريقية الحكومية للتنمية(ايقاد) في ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٢م، ونص الاتفاق في مادته الأولى الفقرة الثانية على " شعب جنوب السودان له الحق في رقابة وحكم شؤون إقليمه والمشاركة بصورة عادلة في الحكومة القومية "[٣١]. أما الفقرة الثالثة من نفس المادة فنصت على " شعب جنوب السودان له الحق في تقرير المصير وذلك ضمن أمور أخرى عن طريق استفتاء لتحديد وضعهم مستقبلاً "(٣٢).

أما المادة الثانية فقد نصت في فقرتها الخامسة على " عند نهاية الفترة الانتقالية التي مدتها ستة سنوات، يكون هناك استفتاء لشعب جنوب السودان تحت رقابة دولية، يتم تنظيمه بصورة مشتركة بواسطة حكومة السودان والحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان لكي يؤكد وحدة السودان عن طريق التصويت لاعتماد نظام الحكم الذي تم وضعه بموجب اتفاقية السلام أو التصويت للانفصال "[٣٣].

وفي ٩/ كانون الثاني / ٢٠٠٥م تم عقد اتفاقية السلام الشامل بين النظام السوداني والحركة الشعبية لتحرير السودان سميت باتفاقية نيفاشا والتزمت بالاطار الذي تم وضعه في

اتفاق ماشكوس، وبالفعل تم إجراء الاستفتاء في جنوب السودان في وقته المحدد في المدة من ٩ إلى ١٥/ كانون الثاني / ٢٠١٠م واختار أكثر من ٩٨٪ من الجنوب سودانيين الانفصال عن السودان(٣٤).

المبحث الثاني

الإمكانات الاقتصادية لدولة جنوب السودان وإدارتها

تمتلك جنوب السودان امكانات اقتصادية متعددة سواء أكانت مكتشفة أم غير مكتشفة، ولعل أهم هذه الامكانات هي النفط حيث لعب دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية لجنوب السودان، إلا إن وجود الموارد الاقتصادية لا يعني أن الدولة تعد من الدول الغنية أو المتقدمة بل في بعض الأحيان تصاب هذه الدول بما يسمى(لعنة المصدر أو لعنة النفط) بسبب سوء الادارة لهذه الثروة فالثروات تحتاج إلى قوانين تحدد طرق استثمارها بالشكل الأمثل والذي يحقق النمو الاقتصادي للدول . ولذا فإننا سنعمد في تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: الموارد الاقتصادية في جنوب السودان .

المطلب الثاني: إدارة الموارد الاقتصادية في جنوب السودان.

المطلب الأول

الموارد الاقتصادية في جنوب السودان

تمتاز دولة جنوب السودان بتنوع الموارد الاقتصادية ووفرتها، ولكن اعتمادها على النفط أدى إلى قلة الاهتمام بالموارد الأخرى، إلا إن ذلك لا يمنع من أن تبقى تلك الموارد الاقتصادية ذات أهمية مستقبلية في حالة استثمارها مستقبلاً. وإن أهم الموارد الاقتصادية في دولة جنوب السودان هي:

أولاً: النفط والغاز الطبيعي:

يعود استكشاف النفط في جنوب السودان إلى فترة ما قبل الانفصال، حيث تعاقدت الحكومة السودانية مع شركات نفط صينية وماليزية وهندية فضلاً عن بعض الشركات الكندية والأوربية، وقد كانت ثلاث شركات تسيطر على القطاع النفطي في السودان وهي شركة نفط الصين الوطنية وشركة بتروناس الماليزية و(ONGC) الهندية، وفي الثمانينات اكتشف حقل

نفطي كبير في منطقة هجليج التي تقطنها قبائل الدنكا الجنوبية الذين يطلقون على المنطقة تسمية(اليني) وقد تم استبدال الاسم باسم هجليج العربي وبداية حملة تطهير في المنطقة لازاحة قبائل الدنكا عن هذه المنطقة الغنية بالنفط وتشجيع القبائل العربية المسيرية بالاستقرار فيها[٣٥].

وفضلاً عن حقول هجليج فإنه تم اكتشاف النفط في غرب النيل الأعلى وولاية الوحدة إلا ان اندلاع الحرب الثانية بين الشماليين والجنوبيين للمدة من ١٩٨٣م الى ٢٠٠٥م قد أثر ذلك على عمليات استكشاف النفط وبحلول عام ١٩٨٨م أوقفت الشركات النفطية نشاطاتها بسبب انعدام الأمان[٣٦].

وفضلاً عن حقول الوحدة واعالي النيل فإن هنالك حقول نفط أخرى تتوزع على مربعات منتجة للنفط موزعة على عشرة ولايات على الحدود بين الشمال والجنوب منها ثلاثة جنوبية وهي(غرب وشمال بحر الغزال و واراب)، وقد خلف انفصال جنوب السودان آثاراً سلبية على دولة السودان حيث فقدت ٧٠٪ من الانتاج الكلي للنفط والذي يصل إلى حوالي ٥٠٠ الف برميل يومياً، وخسارة ٤٠٠ ألف برميل يومياً يجعل الايرادات اليومية تتراجع الى اقل من ٢٠ مليون دولار بعد أن وصلت الى ٣٥ مليون دولار[٣٧].

وقد استطاعت جنوب السودان ان تحقق ارتفاعا في عوائدها النفطية بعد الاستقلال، حيث انها حصلت في أول ستة أشهر من الاستقلال على ٣,٢ مليار دولار[٣٨].

أما الغاز الطبيعي فإنه كان مرافقاً لإنتاج النفط في السودان، ولكن غالباً ما كان يتم إحراقه أو إعادة حقنه في الأرض، كما إن استكشافات الغاز بقيت تحظى بموقع متأخر مقارنة بالنفط حيث ما زالت عمليات الاستكشاف عن الغاز الطبيعي في جنوب السودان محدودة[٣٩].

وفي عام ٢٠١٠م قدرت كمية الاحتياطي النفطي في جنوب السودان بـ(٦ مليار برميل) وقدر الاحتياطي من الغاز الطبيعي بـ(٦ تريليون قدم مكعب)(٤٠).

ثانياً: الزراعة والانتاج الحيواني:

تمثل الزراعة العمود الفقري لاقتصاد جنوب السودان حيث إنها تشكل ٣٦٪ من الناتج المحلي غير النفطي في عام ٢٠١٠م، حيث إن حوالي ٨٠٪ من السكان فيشتغلون في الزراعة وتربية الماشية في المناطق الريفية، إلا إن ما يميز الانتاج الزراعي في جنوب السودان انه

يركز على الزراعة المعاشية بدلاً من الزراعة التصديرية، كما انه يمتاز بعدم الاستغلال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة[٤١].

حيث أن جنوب السودان تمتلك مساحات كبيرة صالحة للزراعة في شروط مناخية ملائمة، حيث ان اكثر من ٧٠٪ من اراضي جنوب السودان صالحة للزراعة في فترة مناخية طويلة ومناسبة لإنتاج المحاصيل تمتد الى ١٨٠ يوماً[٤٢]. الا ان اكتشاف النفط واستخراجه وتصديره أدى إلى تقليل الاهتمام بالزراعة حيث إن متوسط معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي بين ٢٠٠٠- ٢٠٠٨ كان فقط ٣,٦٪ وهو أقل بكثير من ١٠,٨٪ معدل النمو في العقدين السابقين لهذا التاريخ، كما ان وكالة الامم المتحدة للغذاء والزراعة(فاو) نفذت مسح لسطح جنوب السودان عبر الأقمار الصناعية بينت بأن المساحة التي تم استغلالها في الزراعة تبلغ ٤,٥٪ فقط من المساحة الكلية للبلد[٤٣].

وفي دراسة عام ٢٠١٠ خمنت أن عدد الأبقار في دولة جنوب السودان بلغ ١١،٨ مليون بقرة، أما الأغنام فيصل عددها الى ١٢,٦ مليون خروف فضلاً عن امتلاكها ١٤ مليون من الماعز، وبالتالي فإنه إذا ما تم توزيع هذه الأعداد على العوائل الجنوب سودانية فإن كل عائلة ستكون حصتها ١٩ حيوان[٤٤].

ثالثاً: المعادن:

حتى عام ١٩٧٠م لم تحصل أي استكشافات جغرافية منظمة في جنوب السودان، وفي المدة بين عامي ١٩٧٦م – ١٩٨١م تم عمل دراسات من قبل شركة(Hunting and Geographysics Limitedوشركة MEFIT) وهذه الدراسة اقترحت بأن جنوب السودان تعد من أفضل البيئات الجغرافية التي تمتلك تنوعاً كبيراً في المعادن(٤٥). ولعل أبرز المعادن الموجودة في جنوب السودان هي:

١- الماس:

يتوزع وجود الماس في جنوب السودان في مناطق غرب كواتوريا وغرب بحر الغزال وخصوصاً في منطقة حفرة النحاس، كما ان وجود مناجم الماس في دولتي أفريقيا الوسطى

وجمهورية الكونغو بالقرب من حدودهما مع دولة جنوب السودان يؤدي إلى الاعتقاد بوجود ألماس في تلك المناطق لاسيما وان هذه الاراضي لم يتم إجراء دراسات عليها[٤٦].

٢- الذهب

تمتلك دولة جنوب السودان العديد من مناجم الذهب والتي تقع في مناطق متعددة جنوب العاصمة جوبا وخصوصاً بالقرب من كابويتا، موروبو و وانداروبا) .

وفي عام ٢٠١٤ منحت السودان رخصتين لشركتين بريطانيتين لاستكشاف الذهب وهما: (Consolidated Mineral & Energy Resources Investment Co. Ltd.) و(New Kush Exploration & Mining Ltd)، حيث أن رخصة استكشاف الذهب في(مشروع لوري للذهب) توقع أن يزود بحدود ١١ مليون دولار لحكومة جنوب السودان، ان شركة(New Kush Exploration & Mining Ltd) كانت قد حصلت على رخصة استكشاف للذهب في جنوب السودان منذ عام ٢٠٠٦م في شرق منطقة اكواتوريا كابويتا وقامت بإجراء دراسة تتضمن أخذ صور بالأقمار الصناعية وعملية محاكاة للتنقيب إلا إن النزاع المسلح أوقف نشاطات الشركة[٤٧].

وقد خمنت وزارة البترول والتعدين أن عدد العاملين في مناجم الذهب يصل إلى(٦٠٠٠٠) ستون ألف مواطن، وتوصل البنك الدولي إلى تخمين مماثل لعدد العاملين في مناجم الذهب حيث توقع ان يصل هذا العدد إلى(٦٠٠٠٠) ستون ألف عامل وفي دراسة تقريبية أن كل عامل يعيل عائلة مكونة من(٥-١٠) أفراد فإن المنفعة المباشرة والغير مباشرة من التعدين قد تشمل نصف مليون مواطن[٤٨].

٣- الحديد

ويتركز في الهضبة العظيم وأجزاء من بحر الغزال، البحيرات وولايات غرب ووسط اكواتوريا[٤٩].

٤- موارد أخرى:

بالإضافة إلى ما تقدم تمتلك دولة جنوب السودان معادن وموارد أخرى لكن لم تحدد كميات الاحتياطي منها مثل حجر البلق والتنجستن والنحاس والزنك والفضة والكروم وحجر الكلس وغيرها(٥٠).

٥- المياه:

مع حصول جنوب السودان على استقلالها في تموز/ ٢٠١١م ارتفعت دول حوض النيل إلى إحدى عشرة دولة التي يقع بها حوالي ٢٠٪ من مساحة حوض النيل، وتقع ثلاث مدن رئيسية على النيل الأبيض أو أحد روافده وهي(جوبا – ملكال و واو) ويتوقع أن يكون لجنوب السودان دوراً كبيراً في حالة استقرارها سياسياً وأمنياً في مجريات الأمور في حوض النيل، وبالرغم من إن احتياجات دولة جنوب السودان من مياه النيل محدودة جداً، إلا إنها تحتاج في المستقبل إلى استثمار مياه النيل عن طريق بناء السدود التي تساهم في توليد الطاقة الكهربائية(٥١).

وتمتلك جنوب السودان تخمة مائية سواء أكان ذلك من المياه المتدفقة إليه من أوغندا وأثيوبيا أو من الأمطار التي تسقط عليه مباشرة لمدة تزيد على ستة أشهر في العام وتصل إلى ثمانية أشهر في أقصى الجنوب(٥٢).

مما تقدم يمكن القول بأن جنوب السودان تمتلك العديد من الموارد الاقتصادية يمكن أن تمكنها على تحقيق نمو اقتصادي في حالة الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، حيث إن تجارب الدول تثبت بأن وجود الموارد لا يعني تقدم الدولة كما ان غياب الموارد لا يعني تخلفها، ولكن ما يكون مهماً في هذا الشأن هو كيفية إدارة هذه الموارد بشكل يحقق منافع اقتصادية للدولة .

المطلب الثاني

إدارة الموارد الاقتصادية في جنوب السودان

عمدت دولة جنوب السودان إلى تنظيم مصادر ثروتها الطبيعية وتحديد ملكيتها وكيفية استغلالها من أجل تحقيق الاستثمار الأمثل لتلك المصادر لخدمة المجتمع والدولة المستقلة حديثاً، لذا فإن دستور دولة جنوب السودان لعام ٢٠١١م جاء الجزء الثاني عشر منه بعنوان(المسائل

المالية والاقتصادية) حدد في الفصل الاول منه المبادئ الموجهة للتنمية والمشاركة العادلة في الثروة الوطنية، أما الفصل الثاني فقد خصص لملكية الأرض والمصادر الطبيعية، أما الفصل الثالث فقد خصص لتطوير قطاعي النفط والغاز، في حين تم تخصيص الفصل الرابع لمصادر العائدات .

وفيما يتعلق بملكية الارض فإن الدول الناشئة في مرحلة ما بعد الصراع مثل دولة جنوب السودان تفتقر إلى الاستثمار فضلا عن قلة الموارد الطبيعية لديها لعرضها على السوق العالمية. وتعتبر الاستثمارات الأجنبية في الأراضي عامل جذب مخادع، ففي المدة من٢٠٠٧ إلى٢٠١٠ استحوذت الشركات الأجنبية سواء التابعة للحكومات أو الأفراد، على ٢,٦٤ مليون هيكتار من الأراضي في جنوب السودان، والتي توازي تقريبا مساحة دولة مثل سلوفينيا، مما يعني أنه في يوم ٩ / تموز ٢٠١١، والذي أعلن فيه قيام دولة جنوب السودان وانتهاء اتفاق السلام الشامل، كان ما يقرب من ٩٪ من إقليم دولة الجنوب خاضع بالفعل للسيطرة الأجنبية(٥٣).

لذا فإن دستور دولة جنوب السودان حدد ملكية الأرض في المادة(١٦٩) الفقرة(١) بالنص على " كل الأرض في جنوب السودان تعود ملكيتها إلى الشعب الجنوب سوداني واستعمالها سينظم من قبل الحكومة بموجب بنود هذا الدستور والقانون". أما الفقرة الثانية من نفس المادة فقد نصت على " الحكومة وعلى مختلف المستويات تستطيع مصادرة الارض للمصلحة العامة "(٥٤).

وفي عام ٢٠٠٩ صدر قانون الأرض حيث حدد ملكية الأرض في السودان إلى ثلاثة أنواع(الأرض العامة وهي الأرض المملوكة لجميع الشعب الجنوب سوداني وتدار من قبل الحكومة كالطرق والأنهار والبحيرات، أرض خاص بالجاليات وهي الأرض التي تستغل وتدار من قبل الجاليات المستندة إلى الانتماء العرقي أو السكن حيث يمكن تسجيل ارض باسم جالية معينة، الارض الخاصة وهي الارض التي يمتلكها الأفراد)، وفي هذا القانون لا توجد ملكية أجنبية للأراضي الجنوب سودانية حيث إن الأجانب لا يستطيعون استملاك الأراضي في جنوب السودان، ولكن يستطيع الأجنبي تأجير الأرض للاستثمار الزراعي او استغلال

الغابات لمدة ٣٠ سنة قابلة للتجديد ٣٠ سنة أخرى، وقد تم وضع شرط استشارة الجاليات المتأثرة وتقديم تقييم للآثار البيئية المترتبة على هذا الاستثمار(٥٥).

وهكذا فإن دولة جنوب السودان أنهت التملك الاجنبي للأراضي الجنوب سودانية، كما انها عمدت الى ايجاد حل للنزاعات بين الجماعات الاثنية والقبلية على الاراضي من خلال تحديد ملكيتها لهذه الأرض، فضلاً عن استشارتها في اي استثمار أجنبي للأراضي المستملكة لهذه الجماعة أو الجالية.

أما فيما يتعلق بالموارد المائية فإن جنوب السودان فإنه منذ عام ٢٠٠٤م وبدعم من الأسرة الدولية بدأت السودان عملية خلق إطار مؤسسي لإدارة مصادر المياه وبدأت بإجراء دراسات جدوى وتأهيل البناء التحتي المخرب وتحسين إدارة مصادرها المائية، حيث أصدرت عام ٢٠٠٧م سياستها المائية الوطنية كما تم تأسيس وزارة الري والموارد المائية عام ٢٠٠٨م(٥٦).

وقد أكدت السياسة المائية لجنوب السودان الصادرة في كانون الأول / ٢٠٠٧م على(٥٧):

١- إن الوصول إلى نوعية مقبولة من المياه النقية لتأدية الحاجات الانسانية هو حق إنساني.

٢- إن الحق في المياه يجب أن يعطي أولوية عظمى في تطوير مصادر المياه.

٣- المجتمعات الريفية يجب أن تساهم في تطوير وإدارة القطاع المائي.

٤- تشجيع مساهمة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في قطاع المياه.

ومن أجل تحقيق ما تقدم بدأت حكومة جنوب السودان تعمل على التخطيط إلى إقامة مشاريع مائية ضخمة تخدم المجتمع سواء عن طريق توفير المياه الري والشرب، ومن أهم هذه المشاريع التخطيط لبناء سد(بيدين) على بحر الجبل بمدينة جوبا وسد آخر قرب مدينة واو(٥٨).

وبسبب عدم وجود إطار قانوني لإدارة المناجم وعملية التعدين فإن حكومة جنوب السودان علقت رخص التعدين في عام ٢٠١٠م، وفي عام ٢٠١٢م أصدرت قانون التعدين والذي مثل إطاراً قانونياً لإدارة قطاع التعدين في جنوب السودان وفق المعايير الدولية والذي يتضمن وجود قواعد لمنح الرخص قائمة على ضرورة حماية البيئة، فضلاً عن استخدام التكنلوجيا من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل للمعادن، وقد صادق البرلمان على هذا القانون في عام ٢٠١٢م(٥٩).

وقد نص الفصل الأول في مادته السادسة الفقرة ١ على " المعادن المعينة كمصادر طبيعية وتخضع لترخيص التعدين داخل أراضي جمهورية جنوب السودان تدار من قبل الحكومة الوطنية نيابة عن ولمنفعة شعب جنوب السودان وتخضع لهذا القانون "[٦٠].

أما المادة ٧ الفقرة ٢/أ من نفس الفصل فإنها نصت على من لا يحق لهم مباشرة التعدين والعمل في المناجم من الأفراد[٦١]:

١- كل شخص تحت سن ١٨ سنة.

٢- من ليس مواطناً جنوب سوداني.

٣- من لم يقيم في جنوب السودان لمدة أربعة سنوات.

٤- من أصبح مفلساً سواء بحكم أم بالإعلان، وسواء أكان ذلك وفقاً للقانون في دولة جنوب السودان أو أي مكان آخر.

٥- أي شخص أدين في السنوات العشر السابقة لمخالفة هذا القانون او أي قانون ذو علاقة أو مماثل أو أي قانون مماثل خارج جنوب السودان.

٦- أي شخص مدان بجريمة غسل الأموال أو دمار البيئة في السابق.

أما من لا يحق لها المشاركة في التعدين في جنوب السودان من الشركات فقد تم تحديدها في المادة ٧ الفقرة ٢/ ب وهي كل من[٦٢]:

١- الشركات التي لم تؤسس في جنوب السودان او المعايير المعتمدة من قبل دولة جنوب السودان.

٢- في حالة التعدين الواسع النطاق، يجب أن يكون تأسيسها وفقاً لقانون الشركات.

٣- الشركة في حالة التصفية أو المراجعة القضائية، إلا في حالة أن تكون هذه التصفية أو المراجعة القضائية جزءاً من مخطط لإعادة إعمار أو دمج هذه الشركة.

٤- الشركة التي يكون من بين مديريها أو المساهمين بها أي شخص مشمول في المادة ٧ الفقرة ٢/ أ(٣ -٤- ٥-٦).

٥- أي مدير للشركة أو أي مساهم في الشركة القابضة حصة مسيطرة في هذه الشركة مدان بارتكاب جريمة غسل الأموال وتدمير البيئة في أنشطة التعدين السابقة داخل أو خارج

جنوب السودان أو أي جريمة منصوص عليها في هذا القانون ويعاقب عليها أو كان موظفا في الوزارة المسؤولة عن هذا القانون، في الوقت الذي تقدمت الشركة بطلب لأول للحصول على ترخيص.

وقد حدد هذا القانون في المادة(١١٦) منه أن عندما يدار النشاط التعديني من قبل الحكومة المركزية وإن عليها أن تدفع ٥٪ من العائدات إلى الولايات والمجتمعات المحلية حيث أن نسبة ما تحصل علية المجتمعات المحلية(الجاليات) هو ٣٪ أما ما تحصل عليه الولاية فهو ٣٪[٦٣].

مما تقدم يمكن القول بأن قانون التعدين الجنوب سوداني لعم ٢٠١٢م قد حصر استغلال الثروة المعدنية في البلد بيد الحكومة التي من حقها منح الترخيص ليس للشركات فقط بل حتى للأفراد بمباشرة التعدين ضمن شروط مقبولة تضمن عدم الاحتيال أو الإضرار بالبيئة، كما إن هذا التشريع عمد إلى ضمان حقوق الولايات المنتجة ومجتمعاتها اعترافا منه بما قد تلحقه عمليات التعدين من أضرار لتلك الولايات والمجتمعات.

وفيما يتعلق بالنفط فإن دولة جنوب السودان لديها أحكام دستورية شاملة ومحددة تصف سبل إدارة الموارد النفطية وسبل توزيع عائداتها، ويحتوي دستور جنوب السودان لعام ٢٠١١م نظاماً يصف بالتفصيل المؤسسات المختلفة الخاصة بالسياسات والإدارة والتنظيم[٦٤].

حيث إن الفقرة(2/d) من المادة ١٧٢ نصت على "استخدام عوائد النفط في تطوير القطاعات الأخرى من الاقتصاد، وخصوصاً الزراعة "[٦٥].

كما أن المادة الفقرة ١ من المادة ١٧٦ نصت على " دفع نسبة ٢٪ من عائدات إنتاج النفط إلى الولايات المنتجة "[٦٦].

أما الفقرة ٣ من نفس المادة فقد نصت على "الحكومة الوطنية يجب أن تؤسس صندوق الأجيال وتخصص له حصة من عائدات النفط "[٦٧].

وعليه فإن المشرع الجنوب سوداني أراد استثمار العوائد النفطية في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخصوصاً الزراعة إدراكاً منه بأن الثروة النفطية تنضب في المستقبل بينما الزراعة هي القطاع الاقتصادي الذي يستمر، كما إن المشرع كان قد خصص نسبة ٢٪ من العوائد النفطية إلى الولايات المنتجة إدراكاً لما قد تخلفه عملية استخراج النفط من مضار على تلك الولايات. وفضلاً عن ذلك فإن المشرع أراد تأسيس صندوق الأجيال وتخصيص جزء

من إيرادات النفط لاستخدامها في المستقبل، إلا إن ما يؤخذ على ذلك هو أن القانون لم يخصص النسبة التي يجب أن تخصص من عائدات النفط لصنوق الأجيال كما فعل مع تخصيص ٢٪ للولايات المنتجة.

مما تقدم يمكن القول بأن دولة جنوب السودان وعلى المستوى التشريعي والقانوني كانت قد وضعت قوانين لإدارة الموارد الطبيعية التي تمتلكها، إلا إنها كحال دول العالم الثالث الأخرى لديها فرق واضح بين النص القانوني والتطبيق الفعلي، لذا فإنها واجهت العديد من التحديات الاقتصادية وهذا ما سوف نتناوله في المبحث الثالث.

المبحث الثالث

معوقات النمو الاقتصادي لدولة جنوب السودان

بالرغم من حاجة دولة جنوب السودان إلى تحقيق مستوى مقبول ومستمر من النمو الاقتصادي، وذلك لأنها دولة حديثة عانت من حروب وصراعات مع الدولة الأم(السودان) مما انهكها اقتصادياً، إلا إن هنالك جملة من المعوقات التي تعوق تحقيقها لأهدافها الاقتصادية وتحقيق نمو اقتصادي يساعد على النهوض بواقع الدولة، وهذه المعوقات قد تكون ذات طابع اقتصادي أو ذات طابع سياسي، ولذا فإننا سنعمد إلى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول: معوقات ذات طابع اقتصادي.

المطلب الثاني: معوقات ذات طابع اجتماعي وسياسي.

المطلب الأول

معوقات ذات طابع اقتصادي

أولاً: اقتصاد أحادي الجانب:

منذ نشأة دولة جنوب السودان واقتصادها يعتمد على موردين رئيسيين هما النفط والمساعدات الخارجية، مما جعل اقتصادها يعتبر من الاقتصاديات الأحادية الجانب. مما جعل اقتصادها مرهوناً بعدة مشاكل منها مشكلة تصدير النفط، حيث إن تصدير النفط يوفر لدولة جنوب السودان العملة الصعبة، وإن ٩٨٪ من إيراداتها منذ الاستقلال تأتي من تصدير النفط[٦٨].

إلا إن تصدير النفط كان سبباً للتوترات بين الشمال والجنوب قبل الانفصال حيث إن اتفاقية أديس أبابا بين الشمال والجنوب والتي أنهت أول حرب تقوم بين الطرفين عام ١٩٧٢م جعلت ادارة موارد الدولة وأهمها النفط بيد الحكومة المركزية، إلا إن تجدد الاقتتال بين الشمال والجنوب عام ١٩٨٣م كان أحد أسبابه إدارة موارد الجنوب حيث كانت حركة تحرير السودان تطالب في بيان لها عام ١٩٨٣ أن يتم إنشاء مصفاة للنفط في الجنوب وأن يتم تصدير النفط الجنوبي عن طريق كينيا، إلا إن الحكومة المركزية أصرت أن تقع مصفاة النفط في الشمال بدلاً من الجنوب في(محافظة النيل الأعلى) قرب حقول النفط كما وأصرت على أن يتم تصدير النفط الجنوبي عن طريق خط أنابيب يصدر النفط عبر الشمال وصولاً إلى ميناء بورت سودان على البحر الأحمر بدلاً من نقله جنوباً إلى ميناء مومباسا الكيني(٦٩).

وبعد الانفصال استمر تصدير نفط جنوب السودان عبر السودان مما جعل تصديره مرتهناً بمصالح دولة السودان حيث إن اتفاقية نيفاشا لعام ٢٠٠٤م بين الطرفين حددت تقسيم ايرادات النفط بين الشمال والجنوب حيث نصت على تخصيص – من بداية الفترة قل الانتقالية – ٥٠٪ من صافي إيرادات البترول المستخرج من آبار البترول في جنوب السودان لحكومة جنوب السودان وتخصص الـ ٥٠٪ المتبقية للحكومة القومية وولايات شمال السودان(٧٠).

إلا انه في كانون الثاني / ٢٠١٢ اتخذت حكومة جنوب السودان قراراً بوقف تصدير النفط عبر السودان احتجاجا على مصادرة دولة السودان(٦ مليون برميل نفط) قيمتها أكثر من ٨٠٠ مليون دولار، وأنكرت السودان هذا وادعت بأن النفط الذي تمت مصادرته هو أجور تصدير عبر انبوب النفط لم يتم تسديدها من قبل دولة جنوب السودان(٧١).

ومن أجل إيجاد منفذ آخر لتصدير النفط اتجهت دولة جنوب السودان إلى إجراء مباحثات مع كل من أثيوبيا وكينيا من أجل مد أنبوب نفط يمر عبر إحدى هاتين الدولتين لتصدير النفط من خلاله، إلا إن تكلفة إنشاء مثل هذا الانبوب كانت كبيرة جداً حيث أعلنت في بداية عام ٢٠١٠ شركة(تيوتا تساشو) أنها مهتمة ببناء انبوب نقل النفط السوداني الممتد على مسافة ١٤٠٠كم الى ميناء لامو في كينيا بقدرة تصديرية تبلغ(٤٥٠٠٠٠ ب/ ي) وبتكلفة تقديرية تبلغ مليار ونصف المليار دولار، مما دعا الدكتور لاول دينغ وزير الطاقة والتعدين في

١٧/ تموز/ ٢٠١٠ إلى الاعلان عن إن انشاء مثل هذا الانبوب سيكون مكلفاً وغير مجدي اقتصاديا[٧٢].

وهذا ما أدى إلى قبول دولة جنوب السودان التفاوض مع دولة السودان برعاية اثيوبيا، وتم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين على تحديد أجور نقل النفط عبر الشمال بـ(١دولار) عن كل برميل، كما ان على جنوب السودان وفقاً لهذا الاتفاق أن تدفع مبلغ(٣,٠٢٨ مليار دولار) إلى السودان وعلى شكل دفعات من مبيعات النفط[٧٣].

ومما تقدم يمكن القول بأن اقتصاد دولة جنوب السودان سوف يبقى رهيناً باقتصاد السودان وذلك لأنها أصبحت بعد انفصالها دولة مغلقة لا تمتلك ميناء بحري لتصدير نفطها.

ثانياً: الفساد:

تعاني دولة جنوب السودان من الفساد الذي انتشر في كافة قطاعات المجتمع وفي كل مستويات الجهاز الرسمي للدولة وتعددت أشكاله(فساداً مالياً، فساداً سياسياً، سوء استعمال السلطة، الفساد البيروقراطي، وغيرها) .

إن من أول الأسباب التي أدت إلى انتشار الفساد في دولة جنوب السودان هو أن هذه الدولة نشأت على يد النخبة العسكرية وبالتالي فإن التنافس بين القوات التي قاتلت النظام السوداني أدى إلى قيام الرئيس سلفاكير بتحويل النظام السياسي وأجهزة الدولة عرضة لمطالبات الجماعات المتنافسة من أجل استحصال ثمرات الانفصال عن السودان، ولهذا فإن حكومة جنوب السودان ومنذ اتفاقية السلام الشامل عمدت إلى إدماج الجماعات المسلحة والمعارضين المحتملين للنظام الجديد في مؤسسات الدولة ومكافأتهم بمناصب كبيرة أو مناصب رمزية تستهلك الكثير من الموازنة المخصصة لوزارات الدولة[٧٤].

وبالرغم من اعلان الرئيس سلفاكير للحرب على الفساد أثناء خطابه في افتتاح الجمعية الوطنية لجنوب السودان في ١٠/ نيسان / ٢٠٠٦ وما تلاها من انشاء(لجنة جنوب السودان لمحاربة الفساد) إلا إن الكثير من حالات الفساد الرئيسة ذهبت دون عقاب فعلى سبيل المثال اتهم وزير المالية والتخطيط الاقتصادي(آرثر اكين جول) بأنه تربح من المقاولين في صفقة شراء عربات حكومية، كما إن الرئيس السوداني(عمر البشير) كشف في خطابه بمناسبة الذكرى الثانية لتوقيع(إتفاق السلام الشامل) بأن حكومته أعطت(الحركة الشعبية

لتحرير جنوب السودان) مبلغ(٦٠ مليون دولار) لأغراض الانتقال، ما إن ويكلكس كانت قد كشفت العديد من حالات الفساد التي لم يتم إجراء أي تحقيق بشأنها منها أن الحكومة كانت قد خصصت(٣٠ مليون دولار) لبناء أكاديمية عسكرية، لكن فقط مليوني دولار كانت فحسب توافق حساب الصرفيات ف مما أثار شبهة فساد بحق الزعيم جون قرنق، كما ان ويكلكس بينت بأن دولة جنوب السودان كانت تخسر ملايين الدولارات من خلال(الاعفاءات الكمركية) حيث أن الوزراء الحكوميين والمسؤولين كانوا يستوردون سلع بملايين الدولارات باسم وزاراتهم لكي تشمل بالإعفاءات الكمركية بينما كانت هذه السلع تستخدم للأغراض الشخصية(٧٥).

ثالثاً: الديون:

كانت دولة السودان قبل انفصال الجنوب عنها تعاني من ديون خارجية قدرها(١٧,٢ مليار دولار) فضلاً عن(١٧,٩ مليار دولار) كفوائد على هذه الديون وغرامات تأخير موزعة بواقع ١٦٪ لمؤسسات دولية و ١٢٪ لبنوك تجارية عالمية و ٣٢٪ لدول نادي باريس و ٣٧٪ لدول خارج النادي، وشكلت ديون الموردين الأجانب ٣٪، وعلى العكس المتوقع من المجموعة الدولية بشأن اعفاء السودان من الديون وفقاً لتعهدات سابقة عند توقيع اتفاق السلام بين السودان وجنوب السودان، فإنها فاجأت السودان برفع سقف مطالبها، حيث اشترطت الإعفاء مقابل التوصل إلى تسوية لأزمة دارفور مما يجبر الحكومتين السودانية والجنوب سودانية على اقتسام الديون والأصول وفقاً لاتفاقهم السابق(٧٦). ففي ايلول/ ٢٠١٢م اتفقت الدولتين عل ان تتعامل السودان مع الديون من خلال(THE ZERO OPTION) او ما يسمى بالخيار الصفري من خلال حث الدول والمؤسسات الدولية على إعفاء السودان من الديون خلال عامين(أي الى ايلول / ٢٠١٤)، وفي حالة عدم نجاح جهودها في الإعفاء من الديون فإن الدولتين ستتقاسمان تلك الديون(٧٧).

وعند انقضاء مهلة السنتين اتفق الطرفان على المرونة وتمديد فترة الخيار الصفري إلى تشرين الأول / ٢٠١٦م(٧٨).

ولا يتوقع أن تستطيع السودان ان تحصل على اعفاء عن جميع ديونها الخارجية لذا فإنه لابد أن يحمل المستقبل أعباء اقتصادية جديدة لدولة جنوب السودان تتمثل بحجم الديون الخارجية التي لابد أن تتحملها.

رابعاً: التجارة:

هنالك لا تناظر في التجارة البينية بين دولة جنوب السودان ودول الجوار لا سيما شركائه التجاريين الشرقيين الأكبر(كينيا واوغندا) حيث ان شركات النقل التي تعمل في جنوب السودان هي في الغالب (كينية أو أوغندية) وبالتالي تجلب هذه الشركات بضائع من كينيا واوغندا ولكنها ترجع الى هذه الدول فارغة مما يؤدي إلى زيادة أسعار البضائع المنقولة إلى الزبون في جنوب السودان(٧٩).

ويرجع السبب في عدم التناظر في التجارة البينية إلى إن جنوب السودان تستورد كل شيء فيما عدا النفط، وسبب ذلك يعود إلى أن التصنيع في جنوب السودان شبه معدوم فقط هنالك بعض المصانع الأجنبية الرسمية الكبيرة تنتج سلعاً استهلاكية رخيصة كـ(الماء المعبأ بالقناني والصودا) والذي غالباً يستخدم للاستهلاك المحلي(٨٠).

أما الانتاج الزراعي فإنه لا يكاد يسد الحاجات المحلية، لا بل إن كثير من المنتجات الزراعية الرئيسية يتم استيرادها من دول الجوار لاسيما من أوغندا(٨١).

خامساً: سوء التوزيع:

بالرغم من العائدات الكبيرة التي تحصل عليها جنوب السودان من تصدير النفط إلا إن هذه العائدات لم تخصص لتطوير القطاعات الاقتصادية الانتاجية كالزراعة والكهرباء، حيث إن أغلب هذه العائدات كانت تخصص على الأمن والدفاع.

فبالرجوع إلى موازنة عام ٢٠١٠م نجد بأن الحكومة السودانية كانت قد خصصت(١٢٠,٦) مليون دولار لقطاع التعليم، وخصصت(٧٠،٦) مليون دولار لقطاع الصحة، في حين خصصت(٣٧٣) مليون دولار للدفاع(٨٢).

أما في عام ٢٠١٢م ورداً على خسارة معظم الايرادات الحكومية من القطاع النفطي، أصدرت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي لدولة جنوب السودان ميزانية تقشف خفضت التخصيصات في جميع القطاعات العامة حيث أن الميزانية المقدمة للبرلمان للمصادقة عليها في

آذار/ ٢٠١٢ فيها تخفيض للإنفاق الحكومي العام تراوح من(١٠٪) من تخصيصات وزارة الدفاع إلى(٨٥٪) من تخصيصات اعادة البناء وتطوير السودان(٨٣).

فكانت نسبة حصة الأمن والدفاع وصلت في موازنة ٢٠١٢ إلى ٢٨٪ في حين كانت حصة التعليم ٧٪ وكذلك الصحة كانت حصتها ٧ %، أما البنى التحتية فكانت حصتها ٩٪(٨٤).

وقد ارتفعت نسبة الأمن والدفاع إلى ما يقارب ثلث الموازنة في عام ٢٠١٤م حيث بلغت نسبتها ٣٥٪، أما التعليم فحصل على ٥,٥٪، وحصلت الصحة على ٤٪، في حين حصلت البنى التحتية على ٣,٥٪(٨٥).

وعليه يمكن القول بأن أغلب واردات النفط كانت تصرف على مؤسسات الأمن والدفاع مع إهمال واضح للقطاعات الأخرى سواء أكانت إنتاجية أم خدمية.

المطلب الثاني

معوقات ذات طابع اجتماعي وسياسي

تمتاز دولة جنوب السودان شأنها شأن غالبية الدول بتعددية مجتمعية تعكس تنوعاً دينياً وقبلياً ولغوياً، ولا تشكل التعددية عيباً بحد ذاتها(لا بل يمكن اعتبارها ميزة في حالة استثمار التعددية بشكل سليم) وانما العيب في استغلالها واثارة النزاعات فيما بينها لتحقيق مكاسب شخصية وسياسية.

ان جنوب السودان تمتاز بتعددية دينية حيث يوجد فيها أغلبية مسيحية تتشكل من(٣٧,٢٪ من المسيح الكاثوليك و ٣٦,٥٪ ينتمون الى كنائس اخرى)، بالإضافة إلى ١٩,٧٪ من الديانات التقليدية، أما الاسلام فيشكل ٦,٢٪ في حين تشكل الديانات الأخرى ٠,٤٪)(٨٦).

أما على الصعيد القبلي فإن جنوب السودان يتكون من العديد من القبائل والتي تنتمي إلى عدة أجناس. ولهذا نجد بأن علماء الاجناس صنفوا سكان الجنوب استناداً إلى لهجاتهم وأوصافهم الجسمية وجذورهم التاريخية إلى ثلاث مجموعات كبيرة هي(٨٧): -

أ. النيليون :

من أبرز مجموعات جنوب السودان من الناحية العددية وتتألف من قبائل متعددة، منها قبيلة الدينكا ويقدر عددها بنحو(٣) ملايين نسمة، ويعرف المركب الاثني والثقافي الذي ينتمي إليه الدينكا بمجموعة الشعوب الناطقة باللو والممتدة في أقليم شرق أفريقيا، وإلى جانب هذه القبيلة توجد قبائل أخرى هي الشلك، والنوير، والانواك، والبلاند، والبورون، والجور، واللو، والدونجا، والاتشولي، واللانجو، وتقطن هذه القبائل بأكملها داخل حدود السودان، بإستثناء قبيلة الاتشولي واللانجو، فيمتد وجودها إلى الدول المجاورة مثل اوغندا.

ب. النيليون الحاميون:

يشتركون مع المجموعات النيلية في كثير من السمات السلالية واللغوية في نمط الحياة الاقتصادية. وهم مجموعتان، الأولى تتكون من قبائل الباري والمنداري، والفجيلو، والنينجا، والكوكو، واللوكوبو، واللاتوكا. أما المجموعة الثانية فتضم قبائل التوباسا، والتوركانا، والديزو. وتقطن هذه القبائل في بحر الجبل الجنوبي وجنوب شرق السودان، جنوب بلاد الدينكا.

ج. القبائل السودانية:

وأبرز قبائلها، الزاندي، والمورو، والمادى وفروعها. وموطن هذه القبائل هو الجزء الغربي والجنوبي الغربي من مديرتي بحر الغزال والاستوائية، والى الغرب من النيل وقرب الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية للسودان. وتنتقل هذه القبائل بين جنوب السودان وبعض الدول الأفريقية كزائير وأفريقيا الوسطى.

وقد كانت القبيلة مثاراً للنزاعات داخل المجتمع الجنوب سوداني قبل الانفصال وبعده، حيث أن قادة القبائل أو القادة العسكريون الذين ينتمون إلى هذه القبائل يسعون إلى الحصول على المكتسبات مستعينين بقوة قبيلتهم وبعد أن كانت الصراعات القبلية قبل الاستقلال يغلب عليها الطابع الاقتصادي من خلال الاقتتال على مناطق الرعي، فإن الاقتتال بعد الاستقلال أصبح سياسياً اقتصاديا من خلال الصراع على السلطة وما تجلبه من منافع اقتصادية[٨٨].

وقد ترافق مع التنازع القبلي قلة الوعي لدى المجتمع الجنوب سوداني والناتج عن عدم الاهتمام بالتعليم سواء عن طريق الحكومة (تخفيص نسبة التعليم من الموازنة العامة) أو من المجتمع من حيث ان التعليم لا يشكل أولوية للمواطنين.

ولذا نجد أن نسبة الالتحاق في مؤسسات التعليم في جنوب السودان متدنية جداً حيث أن هنالك أكثر من مليون طفل لم يلتحق بالمدرسة الابتدائية، ونسبة التسجيل في التعليم الثانوي اقل من ١٠٪، كما إن نسبة الفتيات اللواتي أكملن الدراسة الابتدائية فهي أقل من ٦٪[٨٩]. وهذا يعكس قيماً ثقافية سائدة في مجتمعات العالم الثالث تنطلق من أن الأولاد أكثر حاجة للتعليم من الفتيات.

إن المعوقات الاجتماعية والثقافية لعبت دوراً مهماً في الأداء الاقتصادي لدولة جنوب السودان حيث أن الدراسات تشير إلى وجود تأثير متبادل بين التعليم والنمو الاقتصادي فعلى سبيل المثال توصلت دراسة للاقتصادي الألماني ايدنج إلى العلاقة بين الانفاق العام على التعليم والنمو الاقتصادي حيث ان البلدان التي تخصص نفقات عالية للتعليم هي بلدان متطورة اقتصاديا وإن حجم النفقات التعليمية تتناسب طردياً ارتفاعاً وانخفاضاً مع درجة التطور الاقتصادي[٩٠].

كما ان التعددية القبلية انتقلت من المجال الاجتماعي إلى المجال السياسي حيث أن تأسيس الدولة كان على أساس قبلي حيث إن السلطة السياسية تم توزيعها بين القبيلتين الأكبر في جنوب السودان(الدينكا و النوير) حيث إن رئيس الدولة سلفاكير كان من قبيلة الدينكا التي تمثل نسبة(٣٦٪ من مجموع السكان) في حين أن نائبه رياك مشار هو من قبائل النوير التي تمثل نسبة(١٦٪ من مجموع السكان)[٩١].

إلا إنه في تموز / ٢٠١٣م أقدم الرئيس سلفاكير على إقالة كامل وزارته وأقال كذلك نائب الرئيس رياك مشار، ويرجع ذلك إلى اعلان مشار رغبته بالترشح لرئاسة الحزب والدولة في انتخابات عام ٢٠١٥ م[٩٢].

وفي ١٥/ كانون الثاني / ٢٠١٣ كان اعضاء من قبيلة الدينكا في الحرس الجمهوري قد اشتبكوا مع زملاء لهم من قبيلة النوير في جوبا، وبعد أيام قليلة أعلن سلفاكير بأن رياك مشار حاول تنظيم انقلاب عسكري ضده، وقد أنكر مشار هذه الاتهامات وهرب من جوبا

إلى ولاية جنغلي، وانتشر القتال بين الدينكا والنوير في أيام قليلة ليشمل ولاية الوحدة والنيل الأعلى وجنغلي[٩٣].

إن الانقسام بين القيادات أدى إلى انقسام داخل الجيش بين قبائل الدينكا والنوير وداخل الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان، مما أدى إلى انتشار العنف المسلح والاقتتال القبلي وخلال أيام من الاقتتال قتل الآلاف من الناس وتم تدمير العديد من العيادات الطبية والمستشفيات والمدارس، وأجبر مليون ونصف المليون شخص على النزوح منهم(١٠٠٠٠٠) في ملاجئ الأمم المتحدة[٩٤].

إن عرقلة انتاج وتصدير النفط كان له الأثر الاقتصادي الأكبر على جنوب السودان، حيث عندما انتشر القتال في الولايات الغنية بالنفط(جنغلي و الوحدة والنيل الأعلى) تم تخفيض انتاج النفط بنسبة ٤٠٪ لأن العديد من العاملين في قطاع النفط هربوا او أخلوا مواقعهم حيث أدى الهبوط في انتاج النفط في ولايتي النيل الأعلى وجنغلي إلى خسارة(٥٠٠٠٠ برميل يومياً) أما حقول ولاية الوحدة فإنها قد انخفضت إلى نصف القدرة الانتاجية لها[٩٥].

وبالرغم من أن ايرادات الحكومة انخفضت بسبب انخفاض انتاج النفط الا نفقاتها على قطاع الامن بقيت مرتفعة، واصبح هنالك نقص حاد في النقد الأجنبي وتدهور شديد في القوة الشرائية للباون الجنوب سوداني، وأوشك المجتمع السوداني أن يعتمد على المساعدات الانسانية بشكل كامل[٩٦]. حيث إن الزراعة التي تعد مصدر معيشة غالبية السكان في جنوب السودان تضررت أيضاً بالحرب الأهلية حيث أن الزراعة في ظل هذه الحرب أصبحت مستحيلة وبالتالي بدأت قطاعات كبيرة من المجتمع تعاني من المجاعة[٩٧].

كما ان التجارة تأثرت بالحرب حيث أن أغلب التجار تركوا اعمالهم أو انها تعرضت للنهب، فضلاً عن تدهور الطرق التجارية لاسيما في الولايات الأكثر تأثراً بالنزاع(جنغلي – النيل الأعلى و الوحدة)[٩٨].

وبسبب الحرب الأهلية واتخاذ السلطات في جنوب السودان قراراً بتعويم العملة أدى ذلك إلى هبوط قيمة الباون الجنوب سوداني إلى ٨٤٪، وأدى ذلك إلى زيادة التضخم

٢٦٦,٤٪ وبدأت أسعار المواد الغذائية الأساسية وأسعار المشتقات النفطية بالارتفاع حيث تضاعفت أسعار الكازولين إلى ثلاث مرات في حين ارتفعت أسعار الحبوب إلى ٣٠٠٪[٩٩].

وقد توصل تقرير مؤسسة rontier Economics بالتعاون مع مركز دراسات السلام والتنمية بجامعة جوبا ومركز حل النزاع في اوغندا إلى مجموعة النتائج الاقتصادية للحرب، فبالنسبة للتقرير فإنه إذا استمر النزاع من ١ سنة اضافية إلى ٥ سنوات، سيكلف جنوب السودان ما بين ٢٢,٣ مليار و٢٨ مليار دولار، وإذا ما قيست آثار النزاع على مدى ٢٠ سنة قادمة، حتى يمكن اخذ الآثار طويلة المدى في الاعتبار، فالخسائر أعظم بكثير، إذ ستتراوح ما بين ١٢٢ مليار و ١٥٨ مليار دولار. كما وتوصل هذا التقرير إلى إن للتكاليف البشرية للنزاع(من وفيات وجوع وأمراض) تأثير كبير على الاقتصاد على المدى البعيد. فإذا نظرنا في تأثير الجوع فقط، على إنتاجية العمالة، سنجد أنها سوف تؤدي إلى خسارة ٦ مليارات دولار إضافية من الناتج الإجمالي المحلي، إذا استمر النزاع لخمس سنوات أخرى[١٠٠].

كما ان الحرب الأهلية أثرت على الاستثمار الخارجي في البلاد حيث أن الصين التي كانت تهيمن على انتاج النفط في جنوب السودان عمدت إلى إخلاء عمال النفط الصينيين سواء أكانوا من عمال شركة النفط الوطنية الصينية أم الذين يعملون لشركات أخرى مثل شركة (Sinohydro) وذلك عن طريق القنوات الصينية أو الأمم المتحدة[١٠١].

مما تقدم يمكن القول بأن عدم الاستقرار السياسي في أي دولة لابد وأن يترك أثره الواضح على اقتصادها، حيث إن لعدم الاستقرار السياسي آثار واضحة على الاستثمار الأجنبي وعلى مستوى النمو الاقتصادي وعلى الأمن الاقتصادي، وهذا ما حصل بالفعل في دول جنوب السودان.

الخاتمة

إن امتلاك أي دولة للموارد الاقتصادية لا يعني أن مواطني هذه الدولة سيعيشون في رخاء ورفاهية، كما أن وجود قوانين لاستثمار هذه الموارد لا يعني أن استثمارها سيكون على الوجه الأمثل وفي مصلحة المواطن، فالعبرة بالتطبيق وليس في النصوص، وهذا ما أثبتته دولة جنوب السودان حيث أنها وعلى الرغم من امكاناتها الاقتصادية وصلت إلى مرحلة المجاعة في عام ٢٠١٥م ويرجع ذلك إلى العديد من المشاكل والمعوقات التي اعاقت الاستثمار الامثل للموارد الاقتصادية لهذه الدولة.

وقد توصل الباحثان إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

أولاً: إن انفصال جنوب السودان عن دولة السودان جاء نتيجة لعدد من العوامل الداخلية والتي تمازجت معها أدوار إقليمية ودولية لدول مؤيدة للانفصال .

ثانياً: ان دولة جنوب السودان لم تحقق ما كان يتوقع منها من قبل مواطني الجنوب، حيث أن جميع الانتقادات التي كانت توجهها الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى الأنظمة السودانية المتعاقبة هي سوء الادارة للتعددية المجتمعية، إلا انه وعلى الرغم من ذلك فإن النظام السياسي في الدولة الجديدة لم يكن أحسن حالاً حيث إنه قام على أساس قبلي وإدارة قد تكون أسوأ من إدارة النظام السوداني للتعددية المجتمعية. كما الحركة كانت تتهم الانظمة السودانية المتعاقبة بالفساد إلا إنه بعد استقلالها اتضح بأن قادة الحركة ممن تسلموا المناصب العليا لم يخلوا من الفساد الذي أرهق الدولة الناشئة.

ثالثاً: إن دولة جنوب السودان لا تعاني من نقص في التشريعات اللازمة لإدارة الاقتصاد والموارد الاقتصادية بنجاعة، إلا إن وجود القانون لا يعني تطبيقه، ولهذا استشرى الفساد في الدولة، وبالرغم من وجود محاولات حكومية للقضاء على الفساد، إلا إنها ما زالت محاولات بسيطة وتحتاج إلى أليات عمل كثيرة .

رابعاً: إن اعتماد جنوب السودان على النفط، أدى إلى اهتمامها بالصناعات الاستخراجية دون الصناعات التحويلية، ناهيك عن انها أهملت قطاعات أخرى كالزراعة، وبالتالي فإن البلد الذي لا يطور قطاعاته الاقتصادية وبخاصة القطاعين الزراعي والصناعي يبقى بلداً

مستورداً لكل البضائع والسلع الاستهلاكية الضرورية والكمالية مما يؤدي إلى خلل في هيكل ميزان المدفوعات.

خامساً: إن الصراع على السلطة والنزعات التسلطية والفردية لدى القادة في جنوب السودان كان لها دوراً كبيراً في عدم الاستقرار السياسي، لاسيما مع ربط العملية السياسية بالقبلية مما يؤدي إلى تحويل أي صراع سياسي إلى صراع واقتتال اجتماعي، وهذا الاقتتال لابد أن يؤدي إلى آثار اقتصادية كبيرة، وهذا ما حصل بالفعل في جنوب السودان.

سادساً: إن عدم الاهتمام بالتعليم من قبل الحكومة والشعب في جنوب السودان أدى إلى غياب الوعي السياسي اللازم للمجتمع كما انه يفقد الاقتصاد في جنوب السودان الى الكفاءات العلمية والعمالة الماهرة التي تستطيع أن تنهض بالاقتصاد.

الهوامش:

(١) صداح أحمد الحباشنة، العلاقات بين دولتي السودان و جنوب السودان، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٤٠، العدد١، قسم العلوم السياسية، كليةالعلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١٣، ص١٦.

(٢) سداد مولود سبع، البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان – أبيي انموذجاً، مجلة الدراسات الدولية، العدد٤٧، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص١٣٨ .

(٣) محمود محمد قلندر، جنوب السودان : مراحل إنهيار الثقة بينه وبين الشمال ١٩٠٠ – ١٩٨٣، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٤، ص١٠٦ .

(٤) أسامة حمد أحمد أبو طه، الدور الأمريكي في تسوية مشكلة جنوب السودان، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٥، ص٢٤ .

5) Girma Kebbede , Sudan : The North – South conflict in historical perspective , contributions in black studies , Volume : 15 , Issue : 3 , University of Massachusetts , USA . 1997 , P.18 .

(٦) أحمد أبو سعدة، جنوب السودان وآفاق المستقبل، منشورات وزارة الثقافة السورية، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، ٢٠١٠، ص٦٣ .

(٧) بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، تسوية النزاعات في السودان : نيفاشا انموذجاً، مركز الراصد للدراسات، الخرطوم، نوفمبر / ٢٠٠٦، ص١٩٧ .

(٨) دريد الخطيب و محمد أمير الشب، إنفصال جنوب السودان : الجذور والتطورات التداعيات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد ٢٧، حزيران / ٢٠١٢، ص٣٨٧ .

(٩) أحمد وهبان، الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر : دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص١٣١ .

10) Christopher R. Mitchell , Conflict resolution and civil war reflections on the Sudanese settlement of 1972 , Center for conflict analysis and resolution , George Mason University , USA , 1989 , P.11 .

(١١) صداح أحمد حباشنة، العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٤٠، العدد ١، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن، ٢٠١٣، ص١٧ .

12) Girma Kebbede , Sudan : The North-South conflict in historical perspective , Contribution in black studies , Vol : 15 , Issue : 3 , University of Massachusetts , United States , 1997 , P.13 .

(١٣) حمدي عبد الرحمن حسن و محمد عاشور مهدي، المسلمون ومشكلات التعددية الدينية والإثنية في جنوب السودان، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية(الأنترنت) الموقع :

www.hadaracenter.com

(١٤) يوسف الشريف، السودان وأهل السودان : أسرار السياسة وخفايا المجتمع، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢١- ص٢٢ .

15) Eluzai Moga Yokwe , Conflict resolution in the Sudan : A case study of intolerance in contemporary African societies , African media review , Vol. 11 , issue. 3 , African council for communication education , Nairobi , Kenya , 1997 , P.91 .

16) OP.CIT . PP. 91-92 .

17) Iris Seri Hersch , From one Sudan to two Sudans : Dynamics of partition and unification in historical perspective , Telaviv Notes , Vol.7 , Issue. 13 , The M D center , 9/july/2013 , P.6 .

(١٨) سلافة عبد الرحمن أحمد عثمان، الصراعات في القارة الأفريقية : دراسة حالة السودان، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٥، ص٥٨ .

(١٩) جمعة كنده كومي، وضعية المناطق المهمشة وأثرها على مستقبل السودان السياسي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٦٩ .

20) Galal Eldin Eltayeb , The case of Khartoum Sudan , University of Khartoum , Sudan , in Understanding slums : Case studies for the global report on human settlement 2003 , Development planning unit , University college London , United Kingdom , 2003 , PP. 5-6 .

21) Ruba Ranganathan and Cecilia Briceno , Sudan's infrastructure : A Continental perspective , The International Bank for Reconstruction and Development , Washington DC. , 2011 , P.10 .

22) Helen Chapin Metz , A country study : Sudan , Library of congress, Washington DC. , P.6 . Anjana Varma , The creation of South Sudan : Prospects and challenges , Observer research foundation , New Delhi , 2011 , P.18 .

23) Anjana Varma , The creation of South Sudan : Prospects and challenges , Observer research foundation , New Delhi , 2011 , P.18 .

24) OP CIT , P. 18 .

(٢٥) جمعة كنده كومي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٩ .

26)Ali Abdel Gabar Ali and Ibrahim A. Elbadawi ,Explaining Sudan's growth performance , African economic research consortium , Nairobi , Kenya , January / 2004 , P.6 .

(٢٧) أسامة حمد أحمد أبوطه، الدور الأمريكي في تسوية مشكلة جنوب السودان، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ص١٥ .

28) Luky A. Patey , Crude days ahead ? Oil and the resource curse in Sudan , Oxford University press , 2010 , P.9 .

(٢٩) سداد مولود سبع، مصدر سبق ذكره، ص١٤٣ .

(٣٠) حمدي عبد الرحمن حسن، سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان، مجلة قراءات أفريقية، العدد ٨، المنتدى الإسلامي، الرياض، نيسان/ ٢٠١١، ص٤٢-ص٤٤ .

(٣١) ف٢، م١، إتفاق ماشكوس، ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٢م

(٣٢) ف٣، م١، اتفاق ماشكوس، ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٢م

(٣٣) ف٥، م٢، اتفاق ماشكوس، ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٢م

34) Ezat Mossallanejad , Religions and the cruel return of gods , Zagros editions , Canada , 2012 , P.142 .

35) leben N. Moro et, al. , Security of South Sudans oil industry : Community relations , labour practices and impact on land use patterns , European coalition on oil in Sudan , Hollandse Hoogte , 2010 , P.17 .

36) Matthew Bliss , Oil production in South Sudan : Making it benefit for all , Cordaid , Netherlands , May/2014 , P.8 .

(٣٧) ياسر ابو حسن أبو، قضية النفط وآثرها في العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان، بحث مقدم الى مؤتمر السودان : الواقع وآفاق المستقبل، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية والسياسية، جامعة أفريقيا العالمية، ٢٥-٢٦/ ايلول/ ٢٠١٢، الخرطوم، ص٤٤٠ .

38) Issam AW Mohamed , Oil and development in the new South Sudan nation , Alneelain university , Sudan , 2013 , P.145 .

39) Herick Othieno and Joseph Awange , Energy resources in Africa :Distribution , Opportunities and challenges , Springer , Switzerland , 2016 , P.218 .

40) Herick Othieno and Joseph Awange , Energy resources in Africa :Distribution , opportunities and challenges , Springer international publishing , Switzerland , 2016 , P. 218 .

41) Zondo Sakala , South Sudan : An infrastructure action plan ,Temporary relocation agency , African development bank , Tunis , 2013 , P.131 .

42) World bank, Agricultural potential , rural roads and farm competitiveness in South Sudan, Report No. 68399-ss , Washington DC. 23/May/2012, P.4 .

43) The Republic of South Sudan : Sustainable energy for all , Rapid situation assessment and gap analysis report , Ministry of electric and dams , South Sudan & UNDP , July/2013 , P.18 .

44) Guy Lamb et, al. , Assessing the reintegration of ex-combatants in the context of instabilty and informal economies the cases of the central african republic the democratic republic of Congo and South Sudan, Transitional demobilization and reintegration program , World bank , Washington DC. , 2012 , P. 52 .

45) Benaiah Yongo Buree , E conomic development of South Sudan , University press of America , United Kingdom , 2007 , P. 24 .
46) Ibid , p.25 .
47) Mowafa Taib , The Mineral industry of South Sudan , 2014 Minerals yearbook , U.S. geological survey , Virginia , November/2016 , P. 45 .
48) Jeroen de Zeeuw , Minings in South Sudan : Opportunities and risks for local communities , Cordaid , Netherlands , January/2016 , P.23 .
49) Benaiah Yongo Buree , OP. CIT. , P.25 .
50) James Copnall , Apoisonous thorn in our hearts : Sudan and South Sudans bitter and incomplete discover , C. Hurst & Co. publishers Ltd , London , 2014 , P. 149 .
(٥١) محمد فؤاد رشوان، تسوية النزاعات حول الأنهار الأفريقية، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة، ٢٠١٥، ص١٨٩ .
(٥٢) أحمد السيد النجار، مياه النيل : القدر والبشر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠، ص٢٤٢- ص٢٤٣ .
(٥٣) استثمار الأراضي في جنوب السودان : لعبة خطرة في أحدث دولة في العالم، أحوال الأرض، العدد ١٤، حزيران / ٢٠١٧، شبكة المعلومات الدولية(الأنترنت) :
http://landtimes.landpedia.org.
54) 1 / 169 , South Sudan constitution , 2011 .
55) Land governance for equitable and sustainable development , Food security and land governance factsheet : South Sudan , International development studies , Utrecht University , Netherlands , P.6 .
56) Zondo Sakala , OP. CIT. , PP. 122-123 .
57) Sudan South : Doing business, investing and international assistance in South , International business publications , Washington DC. , 2016 , P.171 .
(٥٨) محمد فؤاد رشوان، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٩ .
59) Sudan South : Doing business, investing and international assistance in South , OP CIT , P. 282 .
60) 6/1 , Mining Act 2012 , Act No.36 , Laws of South Sudan , Printed by Ministry of Justice , Juba , P.17 .
61) 7/2-a , Mining Act 2012 , Act No.36 , Laws of South Sudan , Printed by Ministry of Justice , Juba , P.18 .
62) 7/2-b , Mining Act 2012 , Act No.36 , Laws of South Sudan , Printed by Ministry of Justice , Juba , P.19 .
63) Jeroen de Zeeuw , OP. CIT. , p.28 .
(٦٤) سوجيت شودري وآخرون، النفط والغاز الطبيعي : أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤، ص٩-ص١٠ .
65) 2-d / 172 , South Sudan constitution , 2011 .
66) 1/ 176 , South Sudan constitution , 2011 .
67) 3 /176 , South Sudan constitution , 2011 .

68) Joh Wollwerth and Shutterstock , The Nexus of corruption and conflict in South Sudan , The Sentry , Washington DC, July / 2015 , P.5 .
69) Lura M. James , Fields of control :Oil and insecurity in Sudan and South Sudan , Small arms survey , Graduate institute of international and development studies , Geneva , 2015 , P.11 .
(٧٠) ف٥، م٥، إتفاقية تقاسم السلطة، نيفاشا، ٧/ كانون الثاني/ ٢٠٠٤ .
71) The Sudan – South Sudan agreements : Along way to go , United to end genocide , Washington DC. , October/2012 , P.2 .
72) Addis Ababa Othow Akongdit , Impact of political stability on economic development : Case of South Sudn , Author House , USA , PP.172-173 .
73) Alsir Sidahmed , Oil and politics in Sudan , Sudan divided continuing conflict in a contested state , Gunnar M. Sorbr & Abdel Ghaffar M. Ahmed(edt.) , Palgrave Macmillan ,New York , 2013 , P.114 .
74) Magali Mores , Overview of corruption and anti-corruption in South Sudan , Anti-corruption resource center , Norway , March/2013 , P.3 .
75) Abraham Awolich , South Sudans fight against corruption : Are we winning ? Weekly review , The SUDD institute , Juba , 3/ July / 2013 , PP.1-2 .
(٧٦) محمد صالح عمر أبو مطاري، مستقبل السودان في ظل إتفاق السلام الشامل، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٥، ص١٦٩ .
77) Addis Ababa Othow Akongdit , , OP. CIT. , P.213 .
78) Sudan : 2014 article IV consultation and second review under staff-monitored program – staf report , press releases and statement by the executive director for Sudan , International Monetary Fund , Country report No. 14/364 , December/2014 , P.78 .
79) Rupa Ranganathan and Cecilia M. Briceño-Garmendia , South Sudans infrastructure : A continental perspective , The international bank for reconstruction and development , The world bank , Washington DC. , 2011 , P. 12 .
80) Shannon Ding et, al. , South Sudan : The Birth of an economy , Innovations , Vol. 7 , No.1 , MIT press , London , 2012, p. 86 .
81) Yutaka Yoshino et al. , Enhancing the recent growth of cross-border trade between South Sudan and Uganda , Africa trade policy notes , No. 21 , World bank group , Washington , June/2011 , P.3 .
82) Ted Dagne , The republic of South Sudan : Opportunities and challenges for Africa's newest country , CRC report for congress , No. 7-5700 , Congressional research service , Washington DC. , 1/July/ 2011 , P.2 .
83) John Mukum and Jessica Eline Smith , The anti-corruption agenda : Using public finantial management to build credible institution , in , South Sudan one year after independence : Opportunities and obstacles for Africas newest country , Africa growth initiative , The Brookings institution , Washington DC. , June/2012 P.19 .

84) Olympio Attipoe , et, al, An analysis of government budgets in South Sudan from a human development perspective , Discussion paper 08/2014 , UNDP , South Sudan , 2014 , PP.7-8.
85) Ibid , P.9 .
86) Religious Beliefs In South Sudan , on : www.worldatlas.com .
(٨٧) عبد الملك عودة، مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الإنفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٩، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يوليو / ١٩٩٢، ص٧ – ص٨ .
88) Mareike Schomerus and Tim Allen , Southern Sudan at odds with itself :Dynamics of conflict and predicaments of peace , Development studies institute , University of Sussex , United Kingdom , 2012 , PP.6-9 .
89) Gordon Brown , Education in South Sudan : Investing in a better future , The office of Gordon and Sarah Brown , London , 2012 , P.8 .
(٩٠) ياسر خالد سلامة، إقتصاديات التعليم ،مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ٢٠١٠، ص١٧ .
91) Carlos Koos and Thea Gutschke , South Sudan's newest war : When two old men divide a nation , German institution of global and area studies , Hamburg , Germany , 2014 , P.2 .
92) Douglas H. Johnson , Briefibg : The crisis in South Sudan , African studies review , Vol. 57 , Issue. 03 , Cambridge university press , England , P.169 .
93) leben N. Moro et, al. , OP. CIT. , p.199 .
94) Sylvanus Adetokunboh Ayeni , Rescus thyself : Change in Sub –Sahran Africa must come from within , Hamilton books , United Kingdom , 2017 , P. 61 .
95) Carlos Koos and Thea Gutschke , OP. CIT. , p.5 .
(٩٦) سعيد إسماعيل ندا، الصراع في جنوب السودان : مستقبل التسوية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، ايار/٢٠١٧، ص٣٣ .
97) Carlos Koos and Thea Gutschke , OP. CIT. , p.5 .
98) Fron crisis to catastrophe : South Sudan's man-made crisis - and the world must act now to prevent catastrophe in 2015 , Oxfam GB , Oxford , United Kingdom , October/2014 , P.3 .
99) Jose Luengo , South Sudan : The cost of conflict , European Union institute for security studies , France , June/2016 , P.3 .
(١٠٠) جنوب السودان : تكلفة الحرب – تقدير التكاليف الاقتصادية والمالية لاستمرار النزاع، تقرير من اعداد مؤسسة Frontier Economics بالتعاون مع مركز دراسات السلام والتنمية بجامعة جوبا ومركز حل النزاع في اوغندا، كانون الثاني / ٢٠١٥، ص٥ .
101) Daniel Large , China and South Sudan civil war : 2013-2015 , African studies quarterly , Vol.15 , Issue. 3-4 , University of Florida , United States , December/2016 , P.40 .